

«حماية صغار المساهمين» تطالب بفتح ملفات الفساد في شركات «العفن»

وقال: اننا بذلنا جهدا كبيرا مع الحكومة خلال شهر مارس 2014 لتعديل قانون هيئة أسواق المال بالتعاون مع مجلس الأمة وكان بمنزلة ضغط شعبي لصالح المثالب، وأنه بالفعل تم تغيير هيئة المفوضين وتشكيل مجلس مفوضين جديد الذي لم يحقق منه المزيد من الإجراءات لوقف تلاعب الشركات.

وشدد الدليمي على ضرورة إعادة النظر في المادة 122 الخاصة بالإحالات إلى النيابة والتي تم حفظ جميع القضايا لعدم إثبات الهيئة تلاعبات المتداولين، لأنه ليس من المنطق سجن متداول خمس سنوات وتغريمه 100 ألف دينار خطأ في التداول.

من جانبه، قال عريف: تطوير سوق المال الذي سينعقد الأسبوع المقبل برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج، بمشاركة العديد من الجهات الرقابية، مثل هيئة أسواق المال والبورصة والجمعية الاقتصادية.



المحلل المالي خالد الحربي خلال مشاركته في ندوة كتلة حماية صغار المساهمين

صغار المساهمين للمشاركة بها في مؤتمر اصلاح البورصة وتطوير سوق المال الذي سينعقد الأسبوع المقبل برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة والصناعة د.عبدالمحسن المدعج، بمشاركة العديد من الجهات الرقابية، مثل هيئة أسواق المال والبورصة والجمعية الاقتصادية.

المالية والاقتصادية المحلل المالي عدنان الدليمي: إن الكويت تحتاج إلى فزعة لأنقاذ صغار المساهمين بأن تكون البورصة من ضمن الأولويات الحكومية وإن يكون هناك عمل مؤسسي لآليات العمل في المراجعة والرقابة على الشركات المدرجة. ودعا الحضور للمشاركة في إعداد ورقة عمل لمطالبي

الحربي: هناك من أصبحوا أغنياء بسرقة أموال صغار المساهمين والمال العام



شريف حمدي

قال مدير الإستثمار في شركة الصالحية العربية والمحلل المالي خالد الحربي: إن بداية انطلاق أزمة سوق الكويت للأوراق المالية كانت في 2005، حيث كان عدد الشركات المدرجة بالسوق في ذلك الوقت لم يتجاوز 90 شركة إلا أنه مع فوضى الإدارجات بدخول ما بين شركتين إلى ثلاث شركات أسبوعيا زادت شركات «العفن» وفقا لوصف مسؤولين سابقين.

وقال الحربي خلال مشاركته في ندوة الجهات الرقابية ودورها في ضياع أموال صغار المساهمين التي أقامتها مساء أول أمس كتلة حماية صغار المساهمين: إن هذه الشركات الورقية التي تأسست في ظل غياب للقانون قامت بممارسات غير مشروعة مستغلة غياب الشفافية والإفصاح وعدم وجود تشريع ينظم عمل الشركات في البورصة.

وركن الحربي خلال كلمته على عدة نقاط أساسية، وهي: أن القائمين على هذه النوعية من الشركات قاموا بسرقة أموال صغار المساهمين وكذلك المال العام وأصبحوا أغنياء.

● ضرورة فتح ملفات السرقة والنصب والاحتيال، مؤكدا أنه إذا لم تتم معاقبة المتجاوز وتحويله إلى النيابة فسوف تستمر هذه الأوضاع غير الصحية في السوق.

● تسريب المعلومات في البورصات يعد جريمة يعاقب المسؤول عنها بالسجن في الأسواق العالمية، أما في الكويت فهناك ممارسات غير صحيحة مستغلة غياب القانون وبشكل على الاقتصاد الكويتي وأثرت على الاقتصاد.

● غياب المعلومة الدقيقة والحقيقية ساهم في سيطرة الشركات الورقية على السوق مستغلة الخرخة التجارية لتتلاعب بالأصول والتي اكتشفت بعد فترة وعادت إلى أسعارها الحقيقية لتضيق أموال الصغار.

● سرعة تعديل قانون هيئة أسواق المال لتعديل الأخطاء السابقة والتي دفعت تمناها البورصة، مع ضرورة فتح ملفات الشركات المتفترقة. من جانبه، قال الكاتب والمحامي أحمد المليفي: إننا جميعا نعاني من هم واحد يكمن في حماية صغار المساهمين خاصة أن البورصة أصبحت لها تأثير سلبي على كل بيت بعد أن أصبحت البورصة من الأمراض التي تسببت في تفتيت العديد من البيوت وتآزيم الأجواء في الكويت.

وأبرز ما جاء في كلمته خلال المشاركة بالندوة ما يلي: ● مشاكل البورصة أصبح لها دورا في كل ما نراه في الشارع الكويتي من محن نظرا لأن «المال عدى الروح». ● انسحاب الشركات من البورصة أصابت كثيرا من المساهمين بالشلل الاستثماري وجعلتهم غير قادرين على التصرف في أسهمهم التي تحولت إلى مجرد أوراق بلا قيمة.

● الطامة الكبرى ليست من الفاسدين فقط، ولكن في غياب الرقابة وعدم تنفيذ القانون في حماية المساهمين، ما فتح بابا خفيا للفاسدين من الهروب والانسحاب دون محاسبة.

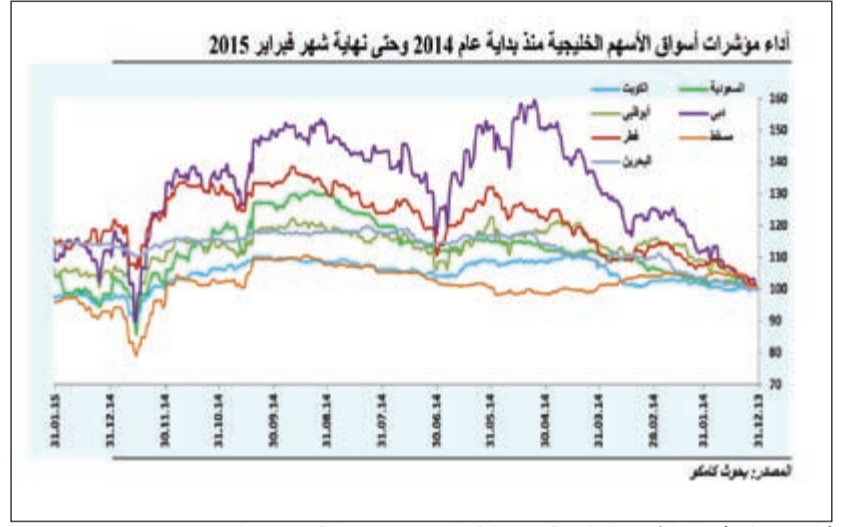
● يقدر عدد الشركات التي تريد الانسحاب من البورصة بأعداد واهية 15 شركة، مستندة إلى أن الإدراج لم يعد مجديا، مستغلة ثغرات القانون وعدم اتخاذ الجهات الرقابية أي إجراءات لوقف هذه الطلبات.

● التحرك الجماعي للكتلة يمنع أي تلاعبات في الجمعيات العمومية ويجعل الصغير كبيرا، فلا يمكن السكوت على مليارات الدنانير التي ضاعت بسبب تلاعبات مجالس الإدارات.

● صغار المساهمين تم الغدر بهم عبر الشركات الورقية، حيث تم تحويل «دكاكين» و«كرجات» إلى شركات ورفع سعر أسهمها إلى أكثر من دينار وأصبح الآن لا يتجاوز 30 فلسا.

من جهته، قال مدير عام شركة مينا للاستشارات

السوق السعودي الأفضل خليجيا منذ بداية 2015 «كامكو»: التداولات النشطة على الأسهم الثقيلة انعكست إيجابا على السوق الكويتي



أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية عام 2014 حتى نهاية شهر فبراير 2015

15 شركة حوالي 835 مليون دينار بارتفاع قدره 11,5% مقارنة مع أرباح عام 2013 والتي بلغت 748 مليون دينار. ومن ناحية أخرى، ارتفع المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية بنسبة 3,6% بينما ارتفع مؤشر كامكو الوزني للعائد الكلي بنسبة 2,4% في حين سجل المؤشر السعري لسوق الكويت ارتفاعا هامشيا بنسبة 0,4% خلال شهر فبراير 2015. تراجمت أنشطة التداول خلال شهر فبراير نظرا لقلّة أيام عدد التداول، حيث تراجمت الكمية للأسهم المتداولة لتصل إلى 3,9 مليارات سهم بالمقارنة مع 5,5 مليارات سهم خلال شهر يناير 2015 والتي أسفرت أيضا عن تراجع في القيمة المتداولة خلال الفترة نفسها والتي بلغت 460,4 مليون دينار مقارنة مع 501,5 مليون دينار في شهر يناير 2015.

السعودية: واصل السوق السعودي بتحقيق عوائد إيجابية للشهر الثاني على التوالي خلال شهر فبراير 2015 حيث أنهى المؤشر العام للسوق السعودي (TASI) تعاملاته لشهر فبراير باللون الأخضر وبنسبة ارتفاع شهرية بلغت 4,9% ليدعم بذلك ارتفاع المؤشر منذ بداية عام بنسبة 11,8% وبذلك يكون أفضل الأسواق الخليجية أداء منذ بداية عام 2015. بعد أن تخطى مؤشر السوق السعودي حاجز الـ 9,000 نقطة خلال اليوم الأول من شهر فبراير 2015 تمكن من أن يسجل ارتفاع بنسبة 27% مقارنة مع أدنى نقطة وصل إليها في شهر ديسمبر من عام 2014.

● الإمارات: تمكن سوق أبوظبي للأوراق المالية من تسجيل ثاني أعلى عوائد شهرية مقارنة بالأسواق الخليجية الأخرى حيث ارتفع المؤشر العام بنسبة 5,1% ليلهي تداولات شهر فبراير عند مستوى 4, 686,19 نقطة. إن الأداء الإيجابي لسوق أبوظبي للأوراق المالية خلال شهر فبراير 2015 دفع فاق الخسائر التي لحقت بالسوق خلال شهر يناير 2015 وحتى نهاية بلغ العائد من بداية عام 2015 وحتى نهاية شهر فبراير حوالي 3,5%، وعلى الرغم من هذا الأداء الإيجابي، إلا أن السوق شهد نسبة تذبذب مرتفعة نتيجة بعض المخاوف من استمرار في تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى بعض عمليات جني الأرباح التي شهدتها السوق خلال شهر فبراير 2015.

من جهة أخرى، وبعد الخسائر التي مني بها مؤشر سوق دبي المالي لخمس أشهر على التوالي، تمكن سوق دبي المالي من تحقيق أعلى العوائد الشهرية خلال شهر فبراير 2015 بالمقارنة مع أسواق الأسهم الخليجية الأخرى، حيث ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 5,2% بفارق بسيط عن أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية. إن هذا الأداء الإيجابي جاء بدعم كبير من الأداء القوي لشركات القطاع المالي والاستثماري وشركات القطاع العقاري.

● قطر: بالتزامن مع الارتفاع الذي شهدته جميع أسواق الأسهم الخليجية خلال شهر فبراير 2015، ارتفع مؤشر بورصة قطر 20 بنسبة 4,6% وذلك بعد أربعة أشهر من التراجع على التوالي نتيجة الانخفاض الذي طرأ على أسواق النفط العالمية وما تبعها من تأثيرات سلبية على التوقعات الاقتصادية المستقبلية للمنطقة. كما سجل المؤشر العام ارتفاعا كبيرا وصل إلى 6,0% ليلهي تداولات شهر فبراير عند مستوى 3,244,9 نقطة.

قال تقرير صادر عن شركة كامكو للاستثمار أن أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي انتعشت خلال فبراير 2015 بعد التحسن الإيجابي في أرباح الشركات المدرجة وإعلانات توزيع الأرباح والتي عززت من ثقة المستثمرين في تلك الشركات. بالإضافة إلى ذلك أن الأداء الإيجابي لأسواق الأسهم جاء بدعم كبير من استقرار أسعار النفط لاسيما خلال النصف الأول من شهر فبراير، أما خلال النصف الثاني من الشهر نفسه فقد كانت إعلانات الأرباح للشركات هي المحرك الرئيسي لمؤشرات تلك الأسواق وأداء أسهم الشركات المدرجة. شهد كل من السوق المالية السعودية وأسواق الأسهم الإماراتية وسوق الكويت للأوراق المالية عملية جني أرباح بعد انتهاء النصف الأول من شهر فبراير بعد الأداء الجيد لتراجع المؤشرات المالية لتلك الأسواق. غير أن الأسبوع الأخير من شهر فبراير شهد أداء إيجابيا لمؤشرات التقييم الجذابة التي شهدت أسهم الشركات الثقيلة والتي جذبت اهتمام المستثمرين خلال الفترة نفسها.

وارتفع إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية بنسبة 16,2% خلال شهر فبراير 2015 لتصل إلى 62,1 مليار دولار بالمقارنة مع 53,4 مليار دولار والمسجلة خلال شهر يناير من عام 2015، كما ارتفع إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأسهم الخليجية مجتمعة بنسبة 5,2% لتصل إلى 1,1 تريليون دولار في نهاية شهر فبراير 2015، وارتفعت حصة السوق السعودي من إجمالي القيمة المتداولة في أسواق الأسهم الخليجية من 83,4% إلى 83,4% خلال شهر يناير إثر تراجع حصة الأسواق الإماراتية من 9,9% في شهر يناير من عام 2015 إلى 7,7% في شهر فبراير من عام 2015 الحالي.

ومن الناحية الاقتصادية، حذرت وكالة S&P العالمية للتصنيف الائتماني من أن انخفاض أسعار النفط قد يؤدي إلى ضعف الوضع الاقتصادي العام والمالية الخارجية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وعلى وجه الخصوص في دول مجلس التعاون الخليجي. خفضت وكالة التصنيف مؤخرا تصنيف للمملكة العربية السعودية AA- من مستقر إلى سلبي نظرا للضعف في الميزانية والسدي من الممكن أن تواجه المملكة على مدى السنوات المقبلة مع استمرار انخفاض أسعار النفط وإبقائه عند مستويات منخفضة. كما خفضت الوكالة تصنيف البحرين الطويل الأجل والقصير الأجل للعبة المحلية والأجنبية لـ BBB- من 3-AAA إلى 2-AAA، بالإضافة إلى خفض تصنيف عمان من 2-AAA إلى 1-AAA وذلك نتيجة العجز المتوقع ليزانيات تلك الدول مع استمرار ضعف أسعار النفط.

● الكويت: مع بداية شهر فبراير 2015 تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من تسجيل مكاسب في المؤشرات المالية، كما شهد السوق تداولات نشطة على الأسهم الثقيلة والتي انعكست إيجابيا على أداء السوق، حيث ارتفعت جميع المؤشرات المالية للسوق خلال الشهر نفسه. كما انصب اهتمام المستثمرين خلال شهر فبراير على أسهم الشركات الثقيلة حيث ارتفع مؤشر كويت 15 بنسبة 4,1% لينهي تعاملات شهر فبراير عند مستوى 1,116,86 نقطة. وفي نظرة على أرباح الشركات المدرجة تحت مؤشر كويت 15 حاليا فقد بلغت أرباح 11 شركة من أصل

لتنطت من الندوة

- أكد المشاركون في الندوة أن هناك تلاعبا في الإفصاح والشفافية في الشركات حيث يستغل الكبار المعلومات للحصول على ربحية على حساب الصغار الذي أصبحوا ضحية وكيش فداء في السوق.
- قال الأكاديمي والمحلل السياسي د.عابد المناع: إن صغار المساهمين يتم طعنهم لصالح الكبار، وهو الأمر الذي يتطلب تدخل الدولة لحمايتهم، مشددا على ضرورة الضغط عبر أن تتولى الكفاءات مجالس الإدارات.
- أثنى مؤسس كتلة صغار المساهمين أمير المنصور على الجهود أعضاء الكتلة الذين بلغوا نحو 1700 عضو يتلكون ما يربو على 3 مليارات سهم، مشيرا إلى ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح لتشمل أكبر قدر ممكن من المعلومات المستجدة والمؤثرة لعموم المساهمين وخاصة الصغار الذين يعانون من سوء ادارة وسيطرة هذه الفئة على هذه الشركات.
- أكد مؤسس كتلة صغار المساهمين خالد المنيع أن الجهات الرقابية عليها القيام بدور فعال لوقف الفساد والتجاوز، مشيرا إلى أن هناك ملفات لعدد من الشركات

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لمساهمي البنك الأهلي الكويتي المقرر عقده يوم السبت الموافق 21 مارس 2015

عملاً بأحكام المواد الواردة بالفصل التاسع بقانون الشركات المعدل بالقانون رقم 97 لسنة 2013 بتاريخ 29 سبتمبر 2013، والمواد (47) و(48) و(49) و(50) من النظام الأساسي للبنك الأهلي الكويتي، يسرّ مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق 21 مارس 2015، وذلك بمقر المركز الرئيسي للبنك الكائن بساحة الصفاة - شارع أحمد الجابر - ، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال الآتي بيانه:

جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية للبنك الأهلي الكويتي المقرر عقده يوم السبت 21 مارس 2015

- 1 - سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31، والموافقة عليه.
- 2 - سماع تقرير مرقبتي حسابات البنك عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31، والموافقة عليه.
- 3 - سماع تقرير الماخلفات التي رسدها الجهات الرقابية أو وقعت بشأنها جزاءات على البنك عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
- 4 - اعتماد الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
- 5 - الموافقة على توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31 بواقع 13% من التهمة الاسمية للسهم (ثلاثة عشر فلسا لكل سهم) ، وذلك على المساهمين المقيدين في سجلات البنك بتاريخ انعقاد الجمعية، وتغطية قيمة هذه الزيادة من أرباح السنة المالية 2014.
- 6 - الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- 7 - إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
- 8 - اعتماد مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 2014/12/31.
- 9 - الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بأن يفتح قروصاً أو سلفاً وأن يقدم كفالات لعملائه من أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية 2015، وذلك وفقاً للنظم والشروط التي يطبقها البنك بالنسبة للغير، وبما يتفق وأحكام قانون الشركات.
- 10 - تجديد تفويض مجلس الإدارة في شراء أو بيع أسهم البنك في حدود النسبة وبالشروط والضوابط التي يسمح بها القانون والقرارات الوزارية وتعليمات بنك الكويت المركزي في هذا الخصوص، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من تاريخ صدوره.
- 11 - الموافقة لمجلس الإدارة على إصدار سندات بالدينار الكويتي أو بأية عملة أخرى يراها مناسبة ويحد أقصى مائة وخمسين مليون دينار كويتي أو ما يعادله بالعملة الأجنبية مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد مدة تلك السندات وقيمتها الاسمية وسعر الفائدة وموعده الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها.
- 12 - تعيين أو إعادة تعيين مرقبتي حسابات البنك للسنة المالية 2015، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابهما.
- 13 - انتخاب عضو مجلس إدارة تكميلي لاستكمال الدورة الحالية لمجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي التي تنتهي بنهاية عام 2015.

وتخضع هذه القرارات لموافقة الجهات المختصة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة - إدارة حفظ الأوراق المالية، شارع الخليج العربي، برج أحمد، الدور الخامس، لاستلام بطاقات الدعوة متضمنة جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

والله ولي التوفيق،،

للاستفسار : 2244 2233

رئيس مجلس الإدارة

البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك.ع.
AL AHLI BANK OF KUWAIT K.S.C.P.

أداء صناديق شركة الدار لإدارة الأصول الاستثمارية (أدام) كما في 28 فبراير 2015

| صافي قيمة الوحدة | العائد الشهري | العائد منذ بداية السنة | العائد منذ بدء النشاط | مبلغ الرضا لكل وحدة |
|------------------|---------------|------------------------|-----------------------|---------------------|
| 1.286 د.ك. | 0.49% | 0.87% | 88.83% | 0.003167 د.ك. |
| 0.606 د.ك. | 1.99% | 0.32% | 8.69% | 0.015622 د.ك. |
| 0.512 د.ك. | 1.33% | 2.16% | 38.77% | 0.013202 د.ك. |
| 0.378 د.ك. | 1.88% | 62.2% | 62.16% | 0.009751 د.ك. |

صناديق استثمارية تدار حسب أحكام الشريعة الإسلامية الغراء

مدير الصناديق

الإستفسار: 2 232 4650 - 1 86 86 66
إدارة التسويق والخدمات الخاصة
شرق - شارع الشهداء - مركز الرابية - الدور 31
لمزيد من المعلومات يرجى زيارة موقعنا الإلكتروني www.adamco.com